الخاتمة :

يعد القانون احد الأنظمة الهامة في حياة الإنسان التي لا يمكن الاستغناء عنها، فأي مجتمع كان يحتاج إلى تنظيم علاقات أفراده وهيئاته بعضها بالبعض، واجتماع الناس واحتكاكهم بعضهم بالبعض وتفاعلهم مع بيئتهم هو الأساس لنشأة القانون وتطوره، بمعنى أن المجتمع هو الذي يدفع بمواطينه بحكم الضرورة إلى البحث عن قواعد قانونية ملزمة لضبط السلوك والمعاملات بينهم .

فكلما تطور المجتمع درجة أخرى احتاج أكثر لقواعد قانونية لتنظيمه وكلما تعددت مناحي الحياة الاجتماعية و تطورت ازدادت الحاجة إلى نظم قانونية متناسبة معها.

من خلال دراستنا لمختلف النظم القانونية القديمة و الإسلامية والجزائرية باختلاف ورها العامة والخاصة توقفنا عند تعدد هذه النظم والقوانين وكيف تطورت بتطور المجتمعات ومدى مقدار وأهمية التواصل الحضاري الذي ميز مختلف الحضارات القديمة بالحديثة .

حيث تطورت مصادر القانون في الحضارات القديمة إذ كان يغلب عليها الطابع الديني ثم المدونات والوثائق الملكية ثم الأعراف و الأحكام القضائية.

إذ، تمثلت الحياة السياسية في الحضارات الشرقية بحكم الملوك فحكمت مصر الفرعونية الأسر وكانت ديانتها متمثلة في عبادة الملوك التي كانت تربط بينهم علاقة القرابة، أما المجتمع فهو طبقي ارستقراطي، ومن أشهر أنظمته الخاصة نظام الأسرة الذي كان الزواج فيه متسم بالصبغة الدينية، قامت الأسرة في الحضارة البابلية على الزواج الفردي والمتعدد، وأقرت الإرث للذكور فقط دون الإناث مع تفضيل الابن الأكبر في حين تم توريث المناصب و الأوسمة عند المصريين القدماء.

في حين مر القانون الروماني سياسيا بثلاثة عصور تعددت خلالها ديانات الرومان وتطورت فيها التجارة نظرا لكثرة الفتوحات و هو مجتمع طبقي علاف نظامين من الزواج وهما الزواج بسيادة والزواج بغير سيادة كما تطور نظام الملكية من ملكية العشيرة إلى ملكية العائلة لتعترف أخيرا بالملكية الفردية.

اعتبر القانون الروماني العقد والجريمة من مصادر الالتزام كما عرف الحكم الملكي والجمهوري والإمبراطوري .

وعرف المجتمع الإسلامي ظهور الدولة بأركانها الثلاثة ألا وهي الشعب، الإقليم والسلطة والتي شملت العديد من الأقاليم ،و قامت على أسس دينية من المساواة واحترام المرأة و السعي لتحرير الرقيق ،حيث قام المجتمع

الإسلامي على أساس الزواج ألرضائي لطرفيه والعديد من الآثار النابجة عنه والتي تم تنظيمها تنظيما محكما كالحقوق والواجبات الزوجية و الطلاق، الميراث والوصية.إضافة إلى نظام حكم يعتمد على الخلافة ونظام قضائي مستقل.

أما تاريخ الجزائري فيمكن تقسيمه إلى خمسة مراحل مهمة وهي ما قبل التاريخ ،مرحلة ما بعد التاريخ (الفتح الإسلامي) و مرحلة الحكم العثماني ،و مرحلة الاستعمار الفرنسي وأخيرا الجزائر المستقلة ،حيث عرفت في بداياتها نظام القبيلة الزراعية لها قانونها الخاص المستمد من الأعراف والتقاليد وعرفت العديد من الأحكام الخاصة كنظام الأسرة الذي يقوم على الزواج و الحكم المدني و القضاء القبلي (التحكيم) قبل أن يستقل بهيئاته وأشخاصه.

بعد دخول الجزائر في الإسلام أصبحت الشريعة الإسلامية مصدرا أساسي لكل قوانينها العامة والخاصة والتي سعت جاهدة من اجل الاحتفاظ بها أثناء الاستعمار الفرنسي الذي حاول طمس الهوية الوطنية،و باستقلال الجزائر عرفت نظمها القانونية تطورا كبيرا في جميع المجالات .